أزمة أوكرانيا طغت على مؤتمر ميونيخ.. والصين: ضرورة الإصغاء لمخاوف موسكو

روسيا: لا نريد الحرب لكن سندافع عن مواطنينا في دونيتسك ولوغانسك

شهدت دونباس جنوب شرق أوكرانيا تسارعاً بالأحداث تزامناً مع إجلاء جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك المعلنتين ذاتيتاً عن إجلاء المواطنين إلى روسيا وسط مواصلة القوات الأوكرانية استهداف أراضيهما، وعلى ضوء التصعيد غطت الأزمة الأوكرانية أمس على مؤتمر ميونيخ للأمن وسارع الجانب الأوروبي إلى إطلاق التصريحات، فمنهم من دعا إلى ضرورة الحوار، إذ أكدت ألمانيا استعداد الدول الغربية لإجراء مفاوضات مع موسكو حول المسائل الأمنية، فيما دعت الصين إلى إيجاد حل بشأن المخاوف الأمنية لروسيا.

وحسب وكالة «ساتا» أكد المستشار الألماني أولاف شولتس ضرورة استخدام كل القنوات الدبلوماسية لتسوية الخلافات مع روسيا، لافتاً إلى هذا الصدد إلى استعداد الدول الغربية لإجراء مفاوضات مع موسكو حول المسائل الأمنية، في إشارة إلى التوتر بين الغرب وروسيا حول الوضع جنوب شرق أوكرانيا.

وتلقت وسائل الإعلام عن شولتس قوله في تصريحات صحفية له أمس إن «اعتماد أكبر قدر ممكن من الدبلوماسية هو هدفنا»، مشيراً إلى أنه للقيام بذلك يتم استخدام كل قنوات التفاوض مع روسيا.

كما أكد المستشار الألماني أن مسألة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو ليست على جدول الأعمال في المستقبل المنظور.

من جانبه رحب وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، إلى ضرورة الإصغاء للمخاوف الأمنية المشروعة لروسيا وإيجاد حل بشأنها.

وحسب موقع «روسيا اليوم» أكد يي في كلمته أمام مؤتمر ميونيخ للأمن، أمس: علينا معارضة إطلاق أي حرب باردة أخرى وأن نسعى للسلام، ونؤكد أن أمن أي منطقة لا يمكن تحقيقه من خلال فرض حصار عسكري هنا أو هناك.

وتابع وزير الخارجية الصيني، معلقاً على أزمة أوكرانيا: نؤكد أنه يجب صيانة سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها، لأن هذا يتوافق مع سياسة الأمم المتحدة وسياسة الصين، ولكن يجب أن نصغي للمخاوف الروسية المعقولة وأن تحاول أيضاً جل عبر الحوار بضمين السلامة لأوروبا.

وقال وانغ يي: علينا العودة للحل المرتبط باتفاقات مينسك لأنها اتفاقات ملزمة وتم التصديق عليها من مجلس الأمن وهذه الطريقة الوحيدة لحل قضية أوكرانيا.

بدوره أعلن الأمين العام لـ«الناتو»، ينس ستولتنبرغ في خطاب ألقاه في المؤتمر أن الحلف لا يزال منفتحاً على الحوار مع روسيا، مؤكداً في الوقت ذاته نيته حماية جميع الحلفاء، إذ أكد رغبة روسيا لسحب قواتها من الحدود الأوكرانية، كما دعا لخطوة في تسوية الأزمة».

من جانبها رأت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون بيرد لايين في كلمة ألقتها أمس خلال المؤتمر أن التطورات الحالية حول أوكرانيا من شأنها تغيير النظام العالمي الحالي، محذرة من أن غزو هذا البلد قد يكلف روسيا «مستقبلاً مزدهراً».

في حين، أعلنت بريطانيا أنها ناقشت مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السبع (G7) على حزمة عقوبات ضد روسيا في حال خرق الأخيرة أوكرانيا.

من جهته قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في مكالمة هاتفية مع نظيره الروسي سيرغي لافروف إن كثافة انتهاكات الهدنة في دونباس تتعارض مع الالتزامات بموجب اتفاقات مينسك.

بدوره، أعلن قصر الإليزيه أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيتحدث هاتفياً اليوم الأحد مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

كما أعرب رئيس وزراء أستراليا، سكوت موريسون، عن قلقه إزاء تطورات الوضع حول أوكرانيا.

ومع ارتفاع حدة الصراع في شرق أوكرانيا وزيادة عمليات الإجلاء، أعلنت وزارة الطوارئ الروسية أنه سيتم توزيع اللاجئين من دونباس في سبع مناطق في البلاد.

كما فرضت السلطات في روسوتف الروسية حالة الطوارئ بسبب زيادة تدفق اللاجئين من دونباس، مع توقع المزيد من عمليات الإجلاء في الساعات المقبلة.

إلى ذلك على ضوء التصعيد في شرق أوكرانيا، أفادت وكالة «DPA» بأن حلف الناتو رفع مستوى تأهب قواته.

من الجانب الروسي قال رئيس مجلس الدوما الروسي، فياتشيسلاف فولودين: إن موسكو لا تريد الحرب، لكنها مستعدة للدفاع عن مواطنيها في دونيتسك ولوغانسك.

وأعلنت جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك المعلنة ذاتياً، أمس السبت انتهاكات من الجانب الأوكراني الذي قصف نوفوتروبسكوي بمنطقة دوكوتشيفسك للمرة الخامسة خلال الليل، وأطلق ٢٠ قذيفة من عيار ٨٢ مم.

وقالت شرطة دونيتسك إن القوات الأوكرانية أطلقت ما يقرب من ٢٠٠ قذيفة ولغم خلال يوم أمس باتجاه أراضي مع روسيا سيؤدي إلى «كارثة» في المنطقة.

كما أعربت وزارة الخارجية الروسية عن قلقها البالغ من التطورات في شرق أوكرانيا، مشددة على «ضرورة وقف معاناة السكان».

وأكدت الحكومة الروسية مراراً أنه لا نية لها لشن أي عملية على أوكرانيا، مشددة على أن كل التقارير التي تتحدث عن ذلك كاذبة والغرض من هذه الادعاءات يتمثل في تصعيد التوتر في المنطقة وتأجيج الخطاب المعادي لروسيا.

وفي وقت سابق رَجّز نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديمتري ميدفيديف في لقاء له مع عدد من وسائل الإعلام الروسية أواخر شهر كانون الثاني الفائت على القضايا المالية والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على روسيا.

وتحدث ميدفيديف عن إمكان استبدال التعامل بالدولار، واستخدام عملات أخرى مثل اليورو أو اليوان. كما اعتبر أن فرض العقوبات على روسيا هو أمر دائم ومستمر، ولم يتغيّر، وأن روسيا لا تخشاه.

ونظام «سويفت» (SWIFT) هو نظام مالي بدأ العمل به رسمياً عام ١٩٧٢، وهو اختصار لاسم «جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك»، ومقرها الرئيسي في بلجيكا.

ويعمل هذا النظام على تمكين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم من إرسال المعلومات بشأن المعاملات واستقبالها، في بيئة آمنة وموحدة وموثوقة.

وترتبط بهذا النظام أكثر من ١١ ألف مؤسّسة كبيرة في ٢٠٠ دولة، من أجل إرسال رسائل مؤتمتة وأوامر الدفع المالي، ومع عدم وجود بديل مقبول عالمياً، يعدّ نظاماً أساسياً للتمويل العالمي.

وفصل روسيا عن نظام «سويفت» سيجعل من الصعب على المؤسّسات المالية إرسال الأموال إلى البلاد، أو أخذها منها، الأمر الذي سيتسبب في صدمة هائجتها للشركات الروسية وعملائها الأجانب، ولأسيما المشترين لصادرات النفط والغاز المقومة بالدولار الأميركي.

لكن رئيس اللجنة الشرقية للاقتصاد الألماني، أولبرخ هيرميس، يقول إن فصل روسيا عن نظام «سويفت» سيخلق أيضاً مشاكل كبيرة لاقتصادات الغرب، وسيكبده مليارات الدولارات.

وكالات

وأعلنت بعثة المراقبين الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن تسجيلها ٨٧٠ انتهاكاً لنظام وقف إطلاق النار في منطقة النزاع دونباس جنوب شرق أوكرانيا.

وأدلى الرئيس الأميركي جو بايدن بتصريح بشأن الوضع في أوكرانيا، متهماً دونيتسك ولوغانسك بانتهاك وقف إطلاق النار، وادعى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قرر «غزو أوكرانيا»، محذراً روسيا مع العقوبات، وأجرى كذلك محادثات هاتفية مع زعماء عدد من الدول في الناتو وقيادة الحلف والاتحاد الأوروبي.

وقالت «جمهورية دونيتسك الشعبية» إنها تخطط لإجلاء نحو ٧٠٠ ألف من السكان المدنيين إلى روسيا. وبدأت الحافلات بالوصول إلى مقاطعة روستوف الروسية. وأعلنت عدة أقاليم روسية استعدادها لاستقبال اللاجئين.

وأعلن رئيس «جمهورية دونيتسك الشعبية» دينيس بوشيلين أن تطورات الأوضاع في دونباس تتجه نحو الحرب، في حين نفى سكرتير مجلس الأمن والدفاع الوطني الأوكراني، أليكسي دانيلوف، صدور أي أوامر لتحرير دونباس بالقوة، في السياق ذاته، حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من أن اندلاع حرب في أوكرانيا على خلفية التوتر مع روسيا سيؤدي إلى «كارثة» في المنطقة.

كما سجلت جمهورية لوغانسك الشعبية المعلنة ذاتياً خمسة انتهاكات أمس من جانب القوات المسلحة الأوكرانية و٣١ انتهاكاً لنظام وقف إطلاق النار خلال الـ٢٤ ساعة الماضية.

وأكدت الحكومة الروسية مراراً أنه لا نية لها لشن أي عملية على أوكرانيا، مشددة على أن كل التقارير التي تتحدث عن ذلك كاذبة والغرض من هذه الادعاءات يتمثل في تصعيد التوتر في المنطقة وتأجيج الخطاب المعادي لروسيا استعداداً لفرض عقوبات اقتصادية جديدة عليها، وتبريراً لتوسع الناتو شرقاً، الأمر الذي تعارضه موسكو بشدة قائلة إنه يهدد الأمن القومي الروسي.

وكالات

واشنطن تتراجع عن تهديدها باستبعاد موسكو من نظام «سويفت»

تراجع البيت الأبيض عن تهديداته باستبعاد موسكو من نظام «سويفت» المالي في حزمة العقوبات الأولى، في حال شنّت روسيا عمليات عسكرية ضد أوكرانيا.

وأعلن البيت الأبيض أن احتمال استبعاد روسيا من نظام المعاملات المصرفية الدولي «سويفت»، حال شنّها عمليات عسكرية ضد أوكرانيا، «ضئيل» للغاية.

وحسب موقع «الميادين» قال نائب مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض لشؤون الاقتصاد الدولي، دانيب سبنغ، في مؤتمر صحفي إنهم لم يتبنوا بعد من «وضع اللمسات الأخيرة على حزمة العقوبات التي سيجري تطبيقها على روسيا».

وأضاف إن إدراج استبعاد روسيا من نظام سويفت في الحزمة الأولى من العقوبات، احتمال ضئيل للغاية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن جميع الخيارات لا تزال مطروحة على الطاولة.

وأكدت الحكومة الروسية مراراً أنها لا تنوي شن أي عملية ضد أوكرانيا، مشددةً على أن كل التقارير التي تتحدث عن ذلك كاذبة والغرض من هذه الادعاءات يتمثل في تصعيد التوتر في المنطقة وتأجيج الخطاب المعادي لروسيا.

وفي وقت سابق رَجّز نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديمتري ميدفيديف في لقاء له مع عدد من وسائل الإعلام الروسية أواخر شهر كانون الثاني الفائت على القضايا المالية والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على روسيا.

وتحدث ميدفيديف عن إمكان استبدال التعامل بالدولار، واستخدام عملات أخرى مثل اليورو أو اليوان. كما اعتبر أن فرض العقوبات على روسيا هو أمر دائم ومستمر، ولم يتغيّر، وأن روسيا لا تخشاه.

ونظام «سويفت» (SWIFT) هو نظام مالي بدأ العمل به رسمياً عام ١٩٧٢، وهو اختصار لاسم «جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك»، ومقرها الرئيسي في بلجيكا.

ويعمل هذا النظام على تمكين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم من إرسال المعلومات بشأن المعاملات واستقبالها، في بيئة آمنة وموحدة وموثوقة.

وترتبط بهذا النظام أكثر من ١١ ألف مؤسّسة كبيرة في ٢٠٠ دولة، من أجل إرسال رسائل مؤتمتة وأوامر الدفع المالي، ومع عدم وجود بديل مقبول عالمياً، يعدّ نظاماً أساسياً للتمويل العالمي.

وفصل روسيا عن نظام «سويفت» سيجعل من الصعب على المؤسّسات المالية إرسال الأموال إلى البلاد، أو أخذها منها، الأمر الذي سيتسبب في صدمة هائجتها للشركات الروسية وعملائها الأجانب، ولأسيما المشترين لصادرات النفط والغاز المقومة بالدولار الأميركي.

لكن رئيس اللجنة الشرقية للاقتصاد الألماني، أولبرخ هيرميس، يقول إن فصل روسيا عن نظام «سويفت» سيخلق أيضاً مشاكل كبيرة لاقتصادات الغرب، وسيكبده مليارات الدولارات.

وكالات

شملت محاكاة استخدام أسلحة نووية

بوتين يشرف على انطلاق مناورات «الردع الإستراتيجي»

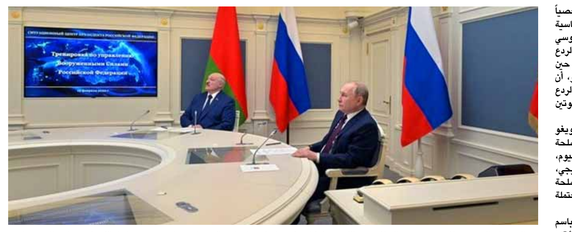
الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين و البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو يتابعان مناورات «الردع الإستراتيجي» من داخل الكرملين (عن الانترنت)

أشرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصياً أمس السبت من مركز العمليات الرئاسية في الكرملين بحضور الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو على بدء مناورات «الردع الإستراتيجي» للصواريخ البالستية، على حين أكد وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن التدريبات التي أجرتها أمس السبت قوات الردع الإستراتيجي الروسية تحت إشراف بوتين شملت محاكاة استخدام أسلحة نووية.

وحسب موقع «روسيا اليوم»، خاطب شويغو بوتين (باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية) خلال التدريبات بالقول: يجري اليوم، وفقاً للمراكز تدريب القوات الردع الإستراتيجي، ستتم خلاله اختبار عمليات التحكم بالأسلحة النووية والأسلحة ذات الخطورة المحتملة المتزايدة، ضمن إطار إدارة موحدة.

ومن جانبه أعلن المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف أمس خلال مؤتمر صحفي أن الرئيس الروسي أعطى أمراً بإطلاق هذه التدريبات والمناورات المتعلقة بالردع الإستراتيجي للصواريخ البالستية. وهو يراقب تفاصيل التدريبات العسكرية مع نظيره البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو والتي تعد مهمة للجانبين.

وحسب وكالة «سبوتنيك» أشار بيسكوف إلى أن التدريبات جرت بمشاركة القوات الجوفضائية وقوات المنطقة العسكرية الجنوبية والقوات الإستراتيجية الروسية وأسطولي البحرين الشمالي والأسود في الجيش الروسي.

ولفت بيسكوف إلى أن نتائج التدريبات تضمنت تنفيذ القوات الجوفضائية بنجاح عمليات إطلاق تجريبية لصواريخ بالستية فرط صوتية من طراز «كينجال»، وإطلاق مئتي وغواصات تابعة لأسطولي البحرين الشمالي والأسود صواريخ مجنحة من طراز «كاليبر» والصاروخ الفرط الصوتي طراز «تسيركون» على أهداف بحرية وبرية.

كما شملت إطلاق صاروخ مجنّح من طراز «إسكندر» في معسكر كابوستين يار في مقاطعة أستراخان جنوب روسيا وإطلاق صاروخ بالستي عابر للقارات من طراز «يارس» من مطار بليسيتسك الفضائي في مقاطعة أرخانغيلسك على هدف في معسكر كورا في شبه جزيرة كامتشاتكا وإطلاق قاذفات إستراتيجية من طراز «تو٩٥» صواريخ مجنحة على أهداف في معسكري بيمبوي وكورا وإطلاق غواصة «كاريليا» الإستراتيجية التابعة لأسطول البحر الأسود صاروخاً بالستياً من طراز «سينيفا»، من بحر بارينتس على هدف في معسكر كورا.

وأوضح بيسكوف أن التدريبات جاءت وفقاً للخطط المعدة مسبقاً بهدف اختبار جاهزية مؤسسات الإدارة العسكرية وطواقم الإطلاق والسفن والغواصات إضافة إلى التأكد من موثوقية الأسلحة التابعة للقوات الإستراتيجية النووية وغير النووية في الجيش الروسي وتم تحقيق كل الأهداف بالكامل خلال التدريبات حيث أصابت جميع الصواريخ أهدافها.

ويأتي ذلك في وقت تخلت فيه مناورات «عزيمة الاتحاد ٢٠٢٢» المشتركة بين روسيا وبيلاروسيا والجزائر في أراضي بيلاروس مرحلتها النهائية وذلك بحضور مسؤولين أجانب وممثلين عن وسائل إعلام دولية.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية في وقت سابق أن تدريبات الردع الإستراتيجي العسكرية تم الاستعداد لها وتشارك فيها القوات البرية والجوية التابعة للمنطقة الجنوبية إضافة إلى القوات الصاروخية الإستراتيجية وأسطول البحر الشمالي والبحر الأسود.

وتهدف هذه التدريبات للتحقق من جهوزية القيادة العسكرية وعناصرها المختلفة إضافة إلى الاستعداد القتالي للقوات البحرية وقوات إطلاق الصواريخ الإستراتيجية.

وكالات

أكدت وجود قضايا خلافية لم يتم حلها في فيينا

إيران: ضرورة رفع جميع أشكال الحظر وعدم تجاوز الخطوط الحمر

وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبداللهيان خلال لقائه نظيره العراقي فؤاد حسين (عن الانترنت)

أكدت طهران أمس ضرورة رفع كل إجراءات الحظر التي تتعارض مع الاتفاق النووي، كاشفة عن قضايا خلافية مهمة لم يتم الاتفاق عليها في مباحثات الاتفاق النووي وأن مسؤولية الإقرار السياسي لهذه القضايا تقع على جانب الغرب، وأشارت من جانب آخر إلى أن استمرار المحادثات مع السعودية يعتمد على إرادة الرياض.

وحسب وكالة «فارس» أكد وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبداللهيان خلال لقائه نظيره الهولندي، ضرورة رفع كل إجراءات الحظر التي تتعارض مع الاتفاق النووي، مشدداً على مراعاة الخطوط الحمر لإيران في المفاوضات الجارية في فيينا.

وبحث عبد اللهيان خلال لقائه نظيره الهولندي فويكه هويكسترا، العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك في الاجتماع الذي عقد الجمعة على هامش مؤتمر ميونيخ الأمني.

وأكد عبداللهيان ضرورة أن تسعى إيران وهولندا لتقريب وجهات النظر بينهما وتنفيذ الاتفاقيات بين البلدين من أجل توسيع العلاقات الثنائية.

وشرح وزير الخارجية الإيراني آخر المستجدات في مسار مفاوضات رفع الحظر في فيينا، وتبادل وجهات النظر مع نظيره الهولندي بهذا الخصوص، وشدد على موقف إيران بشأن ضرورة رفع جميع أشكال الحظر التي تتعارض مع الاتفاق النووي وضرورة عدم تجاوز الخطوط الحمر لإيران في المفاوضات الجارية في فيينا.

من جانبه أعرب هويكسترا في هذا اللقاء عن سروره للقاء عبداللهيان، معرباً عن أمله بزيارة طهران قريباً.

كما عبر وزير الخارجية الهولندي عن أمله أن يتم التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن للدخول في ظروف جديدة، وأكد استعداد هولندا لتوسيع العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون مع إيران.

وكانت الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا بشأن رفع الحظر عن إيران بحضور وفود إيران ومجموعة ٤+٤ قد استؤنفت في العاصمة النمساوية، يوم الثلاثاء ١٠ شباط، بعد انقطاع استمر ١١ يوماً لتشاور الوفود مع عواصمها، ومن جانب آخر أكد عبد اللهيان، خلال لقائه نظيره العراقي في ميونيخ، استعداد بلاده لمواصلة المحادثات مع السعودية، معتبراً أن هذا الأمر يعتمد قبل كل شيء على إرادة الرياض.

ويبحث عبد اللهيان أمس السبت، مع نظيره العراقي فؤاد حسين، القضايا الثنائية وآخر المستجدات الإقليمية والدولية، وذلك في إطار المشاورات التي يجريها على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن الـ٥٨.

واستعرض وزير الخارجية العراقي خلال هذا اللقاء التطورات الداخلية في العراق والوضع بعد الانتخابات، مبدياً استعداد بلاده لاستضافة الجولة المقبلة من المحادثات بين إيران والسعودية.

وفي الشهر الفائت أعلن حسين خلال زيارته الأخيرة لطهران ٢٣ كانون الأول استعداد بلاده لاستضافة هذه المحادثات، وشدد وزير الخارجية العراقي، في اتصال هاتفي مع عبداللهيان في الثالث من الشهر الجاري، على أهمية استمرار المحادثات بين إيران والسعودية.

وأعلن عبد اللهيان استعداد بلاده لمواصلة المحادثات مع السعودية، وقال: إن هذا الأمر يعتمد على إرادة الطرف الآخر.

يذكر أنه عقدت أربع جولات من المحادثات بين إيران والسعودية في بغداد حتى الآن، وأعلنت إيران استعدادها لإجراء جولة خامسة من المحادثات مع السعودية.

على خط مواز كشف مصدر مقرب من مجلس الأمن القومي الإيراني أمس عن قضايا خلافية مهمة لم يتم الاتفاق عليها في مباحثات الاتفاق النووي، لافتاً إلى أن مسؤولية الإقرار السياسي لهذه القضايا تقع على جانب الغرب.

ونقل التلفزيون الإيراني عن المصدر قوله إن التأخير في اتخاذ القرار السياسي من الغرب جعل مصير التوصل إلى اتفاق نهائي في حالة من الغموض، مؤكداً أن التصريحات التي لا أساس لها والتوجيه الإعلامي الغربي الممنهج يهدفان إلى الضغط على المفاوضين الإيرانيين وإرغامهم على الرضوخ لوجهات النظر غير العقلانية للغرب.

وأوضح المصدر أن المحادثات التي جرت خلال اليومين الماضيين ستستمر حتى تلبية المطالب الإيرانية القانونية والتي تظهر أنه من وجهة نظر إيران لم يتم الاتفاق على أي قضية حتى يتم الاتفاق النهائي الكلي.

وتم خلال اليومين الماضيين تداول تصريحات مباشرة وغير مباشرة نقلاً عن دبلوماسيين أوروبيين حاضرين في محادثات فيينا حول الانتهاء من العمل على مسودة اتفاقية أو الإعلان عن اتفاق نهائي هذا الأسبوع ولكن هذه التصريحات ليست سوى تكهنات وفق الجانب الإيراني.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠٠٩٦٣١١١٢٣٧٤٧٠٠ ـ ٠٠٩٦٣١١١٣٠٦٥٠٠
فاكس: ٠٠٩٦٣١١١٢٣٩٩٨
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٠٢١٢٢٧٧٧٢٥٦ ـ ٠٢١٢٢٧٧٧٢٥٧ ـ تلفاكس: ٠٢١٢٢٢٧٧٧٢٥٧
■ حمص ـ بناء البلدا ـ قرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١٢٤٥٤٠٢٠ ـ ٠٣١٢٤٥٤٠٢١ ـ فاكس: ٠٣١٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١٢٣١٢١٨ ـ ٠٤١٢٣١٢١٩ ـ فاكس: ٠٤١٢٣١٢١٨
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٠٤٣٢٣٧٤٥٥ ـ ٠٤٣٢٣١٣٠٩٠ ـ ٠٤٣٢٣١٣٠٩٠

ترحيب بقرار المحكمة الاتحادية بسلطة بغداد على إنتاج النفط والغاز في كردستان

«الديمقراطي»: الذهاب بمرشحين اثنين لرئاسة الجمهورية!

مجلس القضاء الأعلى في العاصمة العراقية بغداد (عن الانترنت)

تشي المعلومات أن عدم اتفاق الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الاتحاد الوطني الكردستاني، حول الاسم المرشح لاستلام منصب رئيس الجمهورية، قد يدفع بالأمور إلى الذهاب بمرشحين اثنين إلى مجلس النواب، على حين اتهمت عضو برلمانية رئيس «الديمقراطي الكردستاني» مسعود بارزاني بالسعي لخلق معادلة سياسية جديدة عبر إضعاف رئاسة الجمهورية مقابل تقوية رئاسة إقليم كردستان، في وقت ألغت السلطات في ولاية بنسلفانيا الأميركية الفيديو على متعاقد مع الجيش الأمريكي يدير مصنعاً لصناعة الأسلحة في شمال العراق.

وتقلت وكالة «المعلومة» أمس السبت، عن النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني شريف سليمان، أمس السبت، تأكيده الذهاب بمرشحين اثنين لرئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب نتيجة عدم الاتفاق مع الاتحاد الوطني الكردستاني، مشيراً الى أن ربير أحمد مرشح الحزب الوحيد لشغل منصب رئيس الجمهورية.

وقال شريف: إن «الأيام المقبلة ستشهد اجتماعات مكثفة مع القوى السياسية للوصول إلى نقاط مشتركة من شأنها إزالة الخلافات»، معتبراً أن حزبه مؤهل لتسلم منصب رئيس الجمهورية الذي هو استحقاق للمكون الكردي.

عن النائب عن الاتحاد الوطني، مشيراً إلى أنه لا اتفاق حتى الآن مع الاتحاد الوطني وسيتم الذهاب بمرشحين اثنين إلى جلسة مجلس النواب.

في غضون ذلك قال القيادي في ائتلاف ترشيح ريبر أحمد لرئاسة الجمهورية والذي يعتبر الخط الرابع في الحزب وهو أحد أبرز المسؤولين عن تنظيم استفتاء إقليم كردستان إضعاف دور رئاسة الجمهورية».

وأضاف: إن عدم اهتمام بارزاني بشخصية المرشح وتركها لشخصية غير معروفة ولا تجيد اللغة العربية ستكون له عواقب وخيمة على السياسة العراقية، مبيناً أن كل خطوات «الديمقراطي» تسعى إلى منح رئاسة إقليم كردستان الدور الأوسع في المحافل الدولية.

وأشار إلى أن الحل الوحيد إهمال المرشح عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وفتح أبواب الحوار لاختيار مرشح أخر وطنية قادر على رئاسة الجمهورية والعراق.

من جهة ثانية أعلن شيوخ ووجهاء عربيلاء، عن دعمهم وتضامنهم مع قرار المحكمة الاتحادية المتعلق بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان.

وتلقت «المعلومة» عن شيخ عشيرة آل طعمة علي ابو طحين قوله مع مجموعة من الشيوخ في مؤتمر صحفي أن «سادات وشيوخ كربلاء يؤكدون ويعلنون تضامنهم مع قرار المحكمة الاتحادية، ونستنكر لغة التهديد التي تكلم بها مسعود بارزاني والتي تخفي وراءها خفايا خبيثة».

وأوضح أبو طحين أن الواقع السياسي المؤلم في البلاد حول من الجنوب إلى بقرة حلوب تدفع مال النفط العراقي إلى سلطة الإقليم دون حساب، مشيراً إلى أن المحكمة الاتحادية اتخذت قراراً وطنياً شجاعاً وتاريخياً أنقذ قلوب الجميع بما فيهم شعب كردستان.

وأوضح أن القضاء العراقي كان وسيبقى قلعة الدفاع الحصينة في الدفاع عن حقوق وثروات المواطنين.

وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، يوم الثلاثاء الماضي، حكماً يقضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان، الصادر عام ٢٠٠٧، وإلغائه لمخالفته أحكام مواد دستورية، فضلاً عن إلزام الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان باستخراج النفط منها، إلى الحكومة الاتحادية، المتمثلة بوزارة النفط الاتحادية، وتمكينها من استخدام صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره، مانحة وزارة النفط الاتحادية «الحق بمتابعة بطلان التعاقدات النفطية التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الأطراف الخارجية دولاً وشركات بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره وبيعه»، ملزمة حكومة إقليم كردستان بـ«تمكين وزارة النفط العراقية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراجعة جميع العقود النفطية المبرمة مع حكومة إقليم كردستان بخصوص تصدير النفط والغاز وبيعه لغرض تدقيقها وتحديد الحقوق المالية المترتبة بذمة حكومة إقليم كردستان من جرائها».

قرار المحكمة الاتحادية، استند إلى الدعوتين، الأولى المقامة باسم وزير النفط الأسبق عبد الكريم لعيبي ضد وزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان عام ٢٠١٢، والثانية المقدمة من عضو مجلس محافظة البصرة السابق علي شداد الفارس عام ٢٠١٩، بحق تجاوزات الإقليم النفطية.

قرار أعلى سلطة قضائية في العراق أثبات والملزم لحكومة إقليم كردستان، وغير القابل للطعن، أثار غضب واستياء رفض القيادات الكوردية الحاكمة في الإقليم، حيث هاجمت رئاسة الإقليم وحكومته والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم، القرار، واعتبرته سياسياً بحتاً، الهدف منه «معاداة الإقليم كردستان والنظام الفيدرالي في العراق».

وهو «جائر وغير الدستوري»، و«غير قابل للتنفيذ على رض الواقع»، و«يستند إلى قوانين النظام البعثي السابق»، مؤكدة أن الإقليم «سيدافع بكل ما أوتي من قوة عن حقوقه الدستورية».

بالمقابل، مثل القرار مفاجأة للقوى السياسية المناوئة لسياسة التفرد التي ينتهجها الإقليم في استثمار حقول النفط العراقية، وبيعه بأسعار أقل بكثير من المعتاد، التي رحبت في بيانات لها بالقرار، بما فيها قوى كردية مؤثرة كحزبي الاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة الجيل الجديد، وكتلة «جماعة العدل الكردستانية» النيابية، وأكثر من ٥٠ شخصية ثقافية وسياسية وأكاديمية وصحافية كردية، الذين اعتبروا أن القرار لا يستبعد أبناء إقليم كردستان، الذين «يرحبون بهذا القرار ويتمنون أن يكون في مصلحتهم لتحسين معيشتهم»، بل يستهدف «حكم العوائل والأحزاب»، وإن دعت في بياناتها إلى «عدم الإضرار بحقوق الشعب الكردستاني».

المحكمة الاتحادية العليا عادوت في الـ١٧ من شباط الجاري، بعد موجة الرفض الكردية، بإصدار بيان توضيحي بشأن قرارها، مشيرة فيه إلى أن «هناك قراراً صادراً من إحدى محاكم الولايات المتحدة الأميركية بناء على دعوى من المدعي وزارة النفط العراقية والمدعى عليه وزارة الثروات الطبيعية لحكومة إقليم كردستان»، بشأن شحنة نفط كانت الحكومة العراقية تلاحق تهريبها، حيث أصدرت محكمة الاستئناف الأميركية في ٢١ كانون الأول ٢٠١٥ الدائرة الخامسة، قراراً برد استئناف حكومة الإقليم لـ«إقرارها الطوعي بتفريغ الشحنة في إسرائيل»!

صادرات الإقليم النفطية كانت موضوع خلاف دائم ومتكرر على مدى السنوات الماضية مع بغداد، فالعراق الذي يصدر نحو ٣.٥ ملايين برميل يومياً، يعد ثاني أكبر بلد مصدر للنفط في منظمة «أوبك»، وإقليم كردستان الذي يتجاوز إنتاجه اليومي ٤٠٠ ألف برميل يومياً، كان قد تعهد مراراً بتسليم الحكومة الاتحادية ٢٥٠ ألف برميل من إنتاجه اليومي مقابل حصوله على رواتب موظفيه، من دون أن يفي بتعهداته، رغم التزام حكومة المركز بتسليم رواتب الإقليم.

القيادات العاطية الكردية في إقليم كردستان الذين لهم رؤى انفصالية، لم يلتزموا مرة واحدة بالدستور ولا بالقوانين العراقية، وبالتالي من غير المتوقع أن ترضخ حكومة الإقليم لحكم المحكمة الاتحادية، وخاصة أن تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية على أرض الواقع شيء صعب بحسب الواقع السياسي العراقي السائد، إلا أن صدور الحكم في حدّ ذاته، يكتسي أهمية بالغة، لكونه يضع إقليم كردستان في خانة الخروج على القانون.

إن رفض الإقليم تطبيق قرار المحكمة الاتحادية، هو تحد علني لتنفيذ بنود الدستور العراقي الذي ساهموا في زرع ألغامه، ما سيعمّق الانسداد السياسي الحاصل، ويدخل تحالفاتها النيابية في حالة تشظٍّ، وربما يعطل مسارات محادثات تشكيل «حكومة الأغلبية» التي تتطلب تحالف قوى «ضد التطبيع»، مع من يتعامل ويبيع النفط إلى إسرائيل.

التحالف السعودي صعّد عدوانه في الحديدة وصعدة وحجة

«انتصاف»: ١٣ ألف طفل وامرأة يمنية بين شهيد وجريح من بدء العدوان

صعد تحالف العدوان السعودي، أمس السبت، عدوانه على مناطق الحديدة وصعدة وحجة في اليمن، على حين أوضحت إحصائية صادرة عن منظمة «انتصاف» لحقوق المرأة والطفل أنه منذ بداية العدوان بلغ عدد القتلى من النساء منذ بداية العدوان وأكثر من ٢٧٣ قتيلاً منهم ألفان و٤٢٦ امرأة وثلاثة آلاف و٨٤٧ طفلاً، بينما بلغ عدد الجرحى سبعة آلاف و٢٧٣ جريحاً، منهم ألفان و٨٣٤ امرأة وأربعة آلاف و٢٠٦ أطفال.

فقد نقلت وكالة «سبأ» عن مصدر أمني قوله أمس: «إن قوى العدوان ارتكبت ٢٠٣ خروقات، بينها ت